الكلام من القياس العلماتي إلى النسق الاستعمالي

Speech from the mark measurement to the usage pattern

جمال بسعودي * (1)
جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج،(الجزائر)
Djamel.bessaoudi@univ-bba.dz
بوبكر الصديق صابري (2)
جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج،(الجزائر)
Boubakeurseddik.Sabri@univ-bba.dz

تاريخ الإرسال:2021/07/25	تاريخ القبول:2022/04/05	تاريخ النشر:2022/06/10

الملخص:

منحت العودة إلى الكلام المُغيّب في الدِّراسات اللغوية الأولى فرصة البحث لتجاوز القياس العلماتي المُجسّد في الكلام إلى الأنساق اللّغوية الواجب احترامها والمتمظهرة أساسا في الأداء الكلامي أثناء عملية التواصل، لا لشيء إلاّ لأنّ تلك المقاييس لا تجدي نفعا إذا لم تستجب للأنساق الاستعمالاتية عند كلّ أداء كلامي. والورقة البحثية توضح الاهتمام الذي نالته الأقيسة العلماتية في الخطوات الأولى للدرس اللغوي الحديث وما انتهت إليه، وهل هذه المقاييس العلماتية كانت كافية لإرساء الدلالات المستهدفه، أم انتهت بها إلى توسعة مجال الدراسة؟ وما فاعلية الكلام في ذلك مادام هو العنصر الأكثر تجسيدا للّغة في أسمى وظائفها، ألا وهو التواصل؟

الكلمات المفتاحية: الكلام؛ القياس؛ العلامة؛ النّسق؛ الاستعمال؛ التّواصل.

Abstract:

* المؤلف المرسل

Returning to the hidden speech in the first linguistic studies gave the opportunity to research to transcend the mark measurement embodied in speech to the linguistic patterns that must be respected and which are mainly manifested in the verbal performance during the communication process, for nothing but because these standards are useless if they do not respond to the usage patterns at each verbal performance. The research paper clarifies the attention received by mark measurements in the first steps of the modern linguistic lesson and what it ended with, and do these mark measures were enough to put target meanings? or its ended to wide study field? and what is speech efficiency in realizing language in its supreme functions, that is communication?

KeyWords : Speech; measurement; mark; the pattern; usage; communication

مقدمة:

لم يكن الحديث عن اللّغة حديث العهد، بل بدأ عندما بدأ الإنسان يعي نفسه، ويفهم العالم من حوله حينئذ وجد اللّغة ملازمة له، ولعل هذا ما أهَّلَها لتكون موضوع تأمّلاته وتخميناته لتقوده تساؤلاته في الأخير إلى الدّراسة العلميّة(benveniste, 1974, p. 29) لها، ضمن علم مستقلّ هو اللّسانيات، أسّسه وسعى في تطويره علماء اختلفت مناهجهم باختلاف نظرتهم إلى اللغة وما يحيط بها. والورقة البحثية هذه ستحاول إلقاء الضوء على الدراسات اللغوية في منطلقاتها الأولى عندما تناولت اللغة في ذاتها ولذاتها فأقامت لها أنساقا عَلَمَاتية منشئة لحدود الكلام ومسؤولة على الإنتاج اللغوي، لكن هل هذه المقاييس العلماتية كانت كافية لإرساء دلالات مستهدفه، أم انتهت بها إلى توسعة مجال الدراسة؟ وما فاعلية الكلام في ذلك مادام هو العنصر الأكثر تجسيدا للّغة في أسمى وظائفها، ألا وهو التواصل؟

2. العرض

الفتح العلمي الذي قاده دي سوسير أنار درب البّاحثين بعده، وجعل البعض يصفه بالثّورة الكوبرنيكية (حنا، 2003، صفحة 45) في اللّسانيات، بل في العلوم الإنسانيّة قاطبة، متخذا من الزمن عاملا رئيسا ومهمّا في الظّاهرة اللّغويّة، بل أبعد من ذلك فـ" خارج الزّمن الحقيقة اللّسانيّة غير كاملة، وأيّة نتيجة غير ممكنة " (saussure, 1971, p. 113) إلاّ في زمن محدّد، تتجسّد فيه العلاقات التّوافقيّة بين الدّوال ومدلولاتها ضمن مجموعة اجتماعيّة تحتضن اللّغة وتضمن وجودها، وهذا ما أكّده حين قال: "يجب وجود جماهير متكلّمة (Une masse parlante) لتوجد اللّغة"(saussure, 1971, p. 112) وهذا إشارة إلى الطّابع الاجتماعي للّغة، ولِمَ لا إلى وظيفتها التّواصليّة؟ بالرغم من أنّ "سوسير لم يقم بأيّة إحالة إلى

التّواصل"(Bachmann, 1991, p. 17) اللّهم ما أشار إليه في دورة الكّلام الّتي، أقامها على أساس تبادل العلامة(Dubois, 2002) بين (أ وب) حسب التّرسيمة التّاليّة:(saussure, 1971, p. 28)

الشكل 1:

دورة الكلام عند دي سوسير

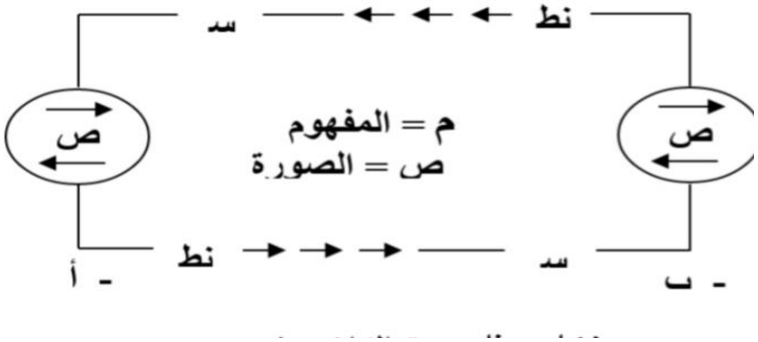

ومن الشكل الذي أتى به سوسير يمكن أن نستلهم مفاهيم ذات صلة باللغة (المهيري، 1990، صفحة 18) :

* **اللغة (la langue)** خاصية بشرية، وملكة إنسانية تتجسد في تلك القدرات التي حبا بها الله الإنسان دون سواه من الكائنات، يهتدي إلى توظيفها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفق نظام عام أملاه المجتمع، وهي بذلك مجموعة من التواضعات التي اطمأن إليها مجتمع ما ليحقق بها التواصل بين أفراده، وهذا ما يجعل منها نظاما مضبوطا مشتركا، تحققه لا يقوم دون تعاون أجزائه المكونة له.

***الكلام (La parole)** هو الأداء الفعلي للغة في الواقع ويقابله مصطلح الإنجاز يقوم به كل فرد من مجتمع معين؛ أي هو نشاط فردي ينزل باللغة منزلة التطبيق والتوظيف والاستعمال الملموس لها، وهو بذلك ما ينطقه الفرد من وحدات لغوية باختلاف أنواعها ومستوياتها تشترك كلها في كون مصدرها واحد هو المجتمع الذي يعيش فيه هذا الفرد ويتقن لغته، والكلام بهذا يتزيا بزي شخصي وفق ما ينتجه المجتمع لتتعين خصوصية التأدية اللغوية والممارسة الفعلية للغة عند كل فرد من هذا المجتمع.

* **اللسان (le langage)** هو اجتماع اللغة والكلام؛ وهو بذلك ما أستودع في أدمغة الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع واحد، يميز لغتهم وتأديتهم لها عن لغات المجتمعات الأخرى، وهذا ما يجعل منه نظاما عاما يقنن العلاقة بين المعاني المستهدفة والمقاطع الصوتية المعبرة عن هذه المعاني.

* **عندما تمارس اللغة ممارسة فعلية نلمح فيها مايلي:**

1- جزء يتم في الذهن(الدماغ) باعتباره مركز دورة الكلام، حيث ترتبط وتتطابق الصورة الذهنية (الفكرة) بالصورة السمعية (عملية نفسية).

2- جزء يتم خارج مجال جسم الإنسان، وتقوم به الموجات الصوتية الموجودة في الهواء عندما تنقل الأصوات من المتكلم إلى السامع (عملية فيزيائية).

3 - لا يمكن لـ (1) أن يتحقق ولا لـ (2) أن يتجسّد إذا كانت إحدى الأعضاء المنتجة للصوت أو الناقلة له غير موجودة أو معطلة والمتمثلة في الرئتين والحنجرة واللسان والشفتين وغيرها (عملية عضوية بيولوجية)

4- تنتصب قدرة تنسيقية عجيبة عندما يقوم المتواصل بتنظيم اللغة من حيث هي نظام باعتبار وحداتها ليست عناصر منعزلة، بهدف تحقيق النجاعة التواصلية وفق النظام العام الذي يحكم لغة المجتمع الذي ينتمي إليه.

هذا التفرع الذي تنشطر إليه طبيعة مكونات اللغة يجعل منها شيئا معقدا ليس من اليسير الاهتداء إلى حقيقته، لذا إخضاعه للدراسة العلمية أضحى ضرورة، ولاسيما أن اللغة شبكة واسعة من التراكيب تتضد فيها العلامات اللغوية وفق نظام عام قائم بذاته وهذا ما يشير إلى أن كل عنصر لغوي في الممارسة اللغوية لا يكتسب قيمته إلا من خلال علاقاته مع العناصر الأخرى المستنفرة معه لتحقيق التواصل، ومن خلال الوظيفة التي يؤديها في التركيب.

ومن مفاهيم المصطلحات الثلاثة المذكورة أعلاه (اللغة + اللسان+ الكلام) أخرج دي سوسير الكلام من دائرة اهتمام هذا العلم ورفض أن يكون موضوعا تدرسه اللسانيات وما ينبغي لها؛ لأن الكلام يميزه الطابع الفردي، هذا ما قد يؤهله ليكون موضوعا لعلم خاص أو عدة علوم خاصة باعتبار النوازع النفسية والوظائف البيولوجية التي تصاحب الممارسة اللغوية لدى الفرد عند كل كلام، وبتنوعها يتنوع الكلام ولا

يتحدّد. والفكر البشري لم يرق بعد إلى هكذا بحوث، لا لشيء إلاّ لأنّ ذلك يتطلب علوما مصاحبة غير موجودة في زمانه.

ولعل هذا ما ذهب إليه حتى نعوم شومسكي حين تناول اللغة بالدراسة باعتبارها "قدرة فعّالة غريزية وفطريّة" (الوعر، 1989، صفحة 115)؛ وبالتالي فالتحليل العلمي للحدث اللّغوي يجب أن ينطلق من جانبه الداخلي حيث الظواهر الفيزيائية والبيولوجية والآلية والنفسية التي في الدماغ البشري دون سواه، وبذلك يكون قد كشف عن **حقيقة اللّغة**. وأقام منهجه التوليدي التحويلي الّذي من أسّسه (بلعيد، 2001، صفحة 80):

1- الملكة والتأديّة.

2- البنية العميقة والسّطحية.

3- السّلامة النّحوية والاستحسان.

4- تحليل توليديّ تحويليّ للجملة.

ومن خلال التعمق في هذه الأساسات ولا سيّما التي تشكّل العناصر الداخلية كالبنية العميقة والملكة، نجد أنّ اللغة بهذا ما هي إلا نسق علماتي يؤطره الدماغ لأن الكفاءة والقدرة اللغوية الفاعلة مصدرها الذهن البشري (الوعر، 1989، صفحة 117)، فأضحى بذلك الهدف من التّحليل اللّغوي هو معرفة القوانين والقواعد الإنسانيّة الّتي تجعل الإنسان يتميّز بهذه القدرة. لكن مادام "الكلام والفكر ينموان ويرتقيان معا" (صليبة، 1981، صفحة 518) فلا قيمة للغة إلا قياسا بالمعاني المتصورة في الذهن، والمعاني لا وجود لها إلا إذا أثبتت بواسطة اللغة، لأنّها آلة ووسيلة لتوضيحها وتحليلها وهذا ما نشير به إلى عوامل اكتساب اللغة، فالفرد يملك استعدادا فطريا لذلك لكن لا يكفي إذا لم يدعّم بما يمكن أن يثري فكره بمعارف وينشط لسانه بألفاظ يخرج بها تلك الأفكار إلى الحياة، ويكون الفكر فيها دافعا لتوظيف اللغة، واللغة آلة نشطة للإفصاح عن ذاك الفكر. فالفكر دون لغة لا وجود له واللغة دون فكر لا معنى لها كما ذهب إلى ذلك جميل صليبة في ما كتب، فالعلامة اللغوية في نظر دي سوسير هي ما تكوّنت من دّال ومدلول أو من لفظ ومعناه، فالكلمة مكوّنة من مجموعة الأصوات المتآلفة فيما بينها وبمجرد رؤية هذه الكلمة مكتوبة أو سماعها منطوقة يتسارع إلى أذهاننا مفهومها وصورتها وحتى شكلها(المرجع) فدرجة التّطابق بين الدال والمدلول تجعل إسقاط الأول وجودا يقتضي إسقاط الآخر حدوثا، فالمدلول الذي

يهتدي إليه العقل لم يتأسس من العدم، بل للعوامل الخارجة عن اللغة تأثير لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه، وهنا تمنح الفرصة للأنساق الاستعمالية لتحدّد معالمه وتشكّل صورتها الصوتية عند المتكلم الذي ينشئها وصورتها السمعية لدى السامع من المتواصلين، وهذا ما دفع ببعض المختصين إلى تناول اللغة من وجهة نظر مخالفة للنسق العلماتي الأكثر ارتباطا باللغة والدماغ، بداية بإعادة النظر في الحيّز الذي أهملته الدراسات اللغوية السابقة وعلى رأسها الكلام؛ أي التلفظ في عرف المختصين ومن هؤلاء **(إميل بنفنست E.Benveniste) (1902– 1976)** الذي احتلّ عمله ركنا مكينا في المدرسة الوظيفيّة، ليس من باب أنّه دعّم ركائزها مؤسّسا فحسب، بل لكونه تجاوز المجال الّذي بُني عليه الفكر الوظيفي عند غيره من المؤسّسين أنفسهم، بحيث ربط (بنفنست) دراساته بالفلسفة اللّغويّة ويعتبر من خلال مقاله الجهاز الشّكلي للتّلفظ (L'appareil Formele de l'enonciaton) (benveniste, 1974, p. 79) أوّل من أسّس نظريّة التّلفظ؛ إذ في المقال ذاته عرض أفكاره وحدّد أسس النّظريّة، ويكون بذلك قد دفع المهتمين باللّغة إلى ضرورة الالتفات بالدّراسة إلى تَمَظهُرٍ تَتَمَظهَرُ عليه اللّغة ألا وهو التّلفظ. فإذا كانت اللّغة ظاهرة عامّة، وهي نظام من العلامات والصيّغ؛ أي قوالب ثابتة – وعلى هذا الأساس تناولتها اللّسانيات البنيويّة بالدّراسة– فإنّ التّلفّظ ينفلت من هذه الدّائرة المغلقة، ليتأسّس حدثا فرديا، وظاهرة خاصّة يصعب على العلم الواحد دراسته، لأنّ التّلفظ يتحقّق في صور لا حصر لها، لدراسته من الأحرى أن تتقاسمه علوم شتّى، لها صلة بإنتاج الكّلام وما يحيط به، فإذا كان الكّلام المنطوق مرتبطا بوجود اللّغة باعتبارها نظاما ونماذج ارتسمت في ذهن الجماعة الّتي تتكلّم بها، وبدونها لا وجود لأي كلام " فإنّ الكّلام يضمن الحياة لهذا النّظام الّذي هو اللّغة"(arcaini, 1972, p. 59) فبممارسة الكّلام تستمرّ اللّغة من خلال ما يتداوله النّاس يوميا لتأديّة أغراضهم، وهذا الفضل مدعاة إلى إيلاء الكلام مكانة في الدّراسة اللّغويّة الّتي مسّت النّظام والنّماذج، وبذلك فالكّلام أضحى وسيلة لا يمكن الاستغناء عن دراستها ومعرفتها إذا أردنا معرفة اللّغة، وبذلك يكون (بنفنست) قد فتح مجال البّحث في لسانيّات التّلفظ، بداية بتجاوز الإطار البنوي المقتصر على البنية والمتكلّم المستمع المثالي المعزول عن الأوضاع الاجتماعيّة والنّفسيّة، لينمو الاهتمام بما ينتجه المتكلّم العادي بحضور سامع وموقف يستدعي الكّلام ويحدّد المتّخاطبين. فعرّف التّلفظ بقوله: "التّلفّظ هي تلك الإحالة الوظيفيّة للّغة عن طريق فعل فردي في الاستعمال"(benveniste, 1974, p. 80) وبذلك فهو عنده آليّة شاملة ومستمرّة تنتاب اللّغة كلّها، ضمن فعل تواصلي معيّن، وهو فعل فردي يحتوي على مجموعة من العمليّات الّتي يؤدّيها المتكلّم "فالملفوظ شيء (المحتوى) والتّلفظ شيء آخر (الكيفيّة الّتي نقول بها)"(lohisse, 2001, p. 175) وما

ذاك إلاّ إشارة إلى العلاقة القائمة بين المتكلّم ولغته. والّتي تصوّرها (بنفنست) في مظاهر ثلاثة، وهي :(benveniste, 1974, p. 80)

أ- تجسيد صوتي للّغة. ب- تحويل المعاني إلى كلمات.ج- تحليل التّلفظ في تحقّقه المحضّ.

رأى (بنفنست) الاختلاف الجوهري يكمن بين اللّغة كنسق من العلامات، والاستعمال الفردي لهذه اللّغة "فحين يمتلك الفرد هذا النّسق ويستعمله فإنّه يتحوّل إلى خطاب، وذلك بإخضاع العمليّات اللّغويّة لعمليات تحيين من طرف الذّات المتكلّمة، في ظروف زمانيّة ومكانيّة" (حبيبي، 1993، صفحة 61) هذا الاختلاف الكبير عَيَّن العِلم الّذي يتناول التّلفظ بالدّراسة، فتموقعت لسانيّات التّلفظ آليّة متميّزة عن اللّسانيات بمعناها العام، فعندما نذكر لسانيّات التّلفظ " فإنّما المقصود هو العناصر الّتي تنتمي إلى اللّغة، وتتنوّع دلالتها من كلام لآخر مثل: أنا، أنت، هنا، الآن..."(tzvetan, 1972, p. 405) وهي عناصر تكتسب دلالات بتعلّقها بمواقع خطابيّة وقوليّة بعد أن فقدتها خارجها، في ذات الوقت شكّل آليّة تحوّل اللّغة إلى خطاب؛ أي من مجموعة من الأدلّة الشّكليّة المنسّقة في بنيّات ونظام إلى مظهر من مظاهر نشاط هذه العلامات في التّواصل الحيّ، ببساطة تحويل اللّغة إلى أن تسلك المنحى الوظيفي المراد لها، ولا يتحقّق لها ذلك إلاّ من خلال التّلفظ الّذي لا يمكن دراسته إلاّ من خلال دراسة الملفوظ (L'enancé) كآليّة إجرائيّة، باعتبار هذا الأخير وجود مادي يمكن تناوله من خلال ما يضمّه من آثار ذاك التّلفّظ، والّتي اعتبرها (بنفنست) عناصر ضروريّة لا يمكن للتّلفظّ الاستغناء عنها، منها (benveniste, 1974, p. 82):

1.2 المرجع : جعل (بنفنست) المرجع جزءا لا يتجزّأ من عمليّة التّلفّظ، وهو لا يتحدّد إلاّ بواسطة الخطاب الّذي يفعّله كلّ من المتكلّم والمتلقّي، وهذا ما يستوجب تقاسم القدرة على إدراك المرجع ذاته عند المتخاطبين في علاقتهما مع العالم الخارجي، متجاوزين به عالم الأشياء إلى عالم الثّقافة والتّجربة، بها ترسم المعالم الحقيقيّة للخطاب وتحدّد أبعاده، وهذا ما يستوجب الاهتمام التّدريجي بفعل التّلفظ نفسه وبالأحوال الّتي يتحقّق فيها، وبوسائل إنتاجه.

2.2 المتّكلّم / المتلقّي: يجعل منهما (بنفنست) شرطا ضروريا لعمليّة التّلفظ" فالكلمات لا تملك سلطة خلق الأشياء بل تمثّلها، فعلى عكس ذلك وبفعل نطق تلك الكلمات تمنح وجودا لمن ينطقها" (lohisse, 2001, p. 177) ؛ بمعنى المتّكلّم لا يتحقّق وجوده إلاّ من خلال عمليّة التّلفظ الّتي تتميّز بكونها "عمليّة تملّك، فباعتبارها تحقيق فردي يعلن أثناءها المتّكلّم عن تَمَوْضُعِه عبر علامات خاصّة من جهة،

وعمليّات ملحقة من جهة أخرى إعلانا يُنَصِّب به الآخر مقابلا له"(benveniste, 1974, p. 82) وبذلك فعمليّة تموضع المتّكلّم لا تمنحه وجودا فحسب، بل أهميّة لأنّه المتحكّم الأوّل في الخطاب انطلاقا من الملفوظ، وممّا يخصّ به نفسه تفعيلا لوجوده وتثبيتا لمنزلته، وهو من هذه الجهة صانع أقوال (Locuteur cripteur) ومن جهة أخرى هو صانع أشخاص، وجوده أوجد الآخرين معه (أنت، هو..) وبتحديده متكلّما يتحدّد المتّلقي باعتباره هدفا، وهذا هو الإطار التّمثيلي الّذي يميّز التّلفّظ؛ بمعنى التّلفظ آليّة تجمع المتواصلين حول مشاعر معيّنة متشعّبة، تُنَصِّب كلّ من المتّكلّم والسّامع عنصرين من العناصر المكوّنة لعمليّة التّلفّظ.

3.2 الوحدات اللّسانيّة: يحتكم الملفوظ إلى وحدات لسانيّة وصفها (بنفنست) بالرّئيسة وهي الّتي تشكّل حسبه الجهاز الشّكلي للتّلفظ، لتحليلها من الضّرورة بما كان العودة إلى المتّكلّم والمتّلقّي من باب التّشارك في الخطاب، ومن بين هذه الوحدات:

1.3.2 الضّمائر: هي حاضرة باستمرار في التّلفّظ "فعلامة الشّخص في ضمير(أنا) (أنت) لا تنتج إلاّ في التّلفّظ وبالتّلّفظ"(benveniste, 1974, p. 82) وباجتماعهما في الخطاب فرصة ليتشّكل (الخطاب) في أدنى صوره فإذا كان (أنا) يشير إلى الفاعل الأوّل للخطاب فإنّ (أنت) يشير إلى المستمع المتّلقّي له، في حال سجلا في العمليّة التّخاطبيّة، أما خارجها فهُما مبهمان حسب (بنفنست)، أمّا الضمير(هو) فعكسهما تماما؛ إذ يتحدّد بغيابه عن الخطاب.

2.3.2 أسماء الإشّارة: لا تختلف في طبيعتها عن الضّمائر بكونها تشير في لحظة تلفّظها إلى شيء ما فـ "(هذا، هنا) مصطلحات تستدعي حركة لتعيّين الشّيء في اللّحظة نفسها الّتي ينطق فيها ذات المصطلح"(benveniste, 1974, p. 82) ومن خلال هذا التّحديد فهي خارج الخطاب، لا تعدو أن تكون إلاّ مبهمات؛ إذ يغيب الشّيء المشار إليه بها بغياب الخطاب الّذي أوجدها هي، وفي الخطاب لا تكتفي دالة على الأشخاص والأشياء الماديّة، بل قد تشير محدّدة المكان باعتبارها ظروفا (Adverbes) أو أسماء إشارة (Demonstratives) إذا كان الشّيء المشار إليه بها دالا عليها.

3.3.2 الزّمن (Le temps): كلّ خطاب باعتباره حدثا لا يتشكّل إلّا في زمن معيّن يميّزه عن الأحداث الأخرى، والزّمن عند (بنفنست) تناوله بالاعتماد على علاقة المتّكلّم به، وقسّمه إلى ثلاثة أزمنة:

– **الزّمن الطبيعي: (Le temps physique)**: يتميّز بصفات هي: الانتظام، اللّانهائيّة، الخطّيّة؛ كلّ شخص يشعر به ويقيسه بحسب انفعالاته وإيقاع حياته الدّاخليّة؛ أي إنّه ذاتي وموضوعي في وقت واحد.

– **الزّمن التّاريخي:(Le temps Chronique)**: وهو زمن الأحداث الّتي تحيط أيضا بحياتنا باعتبارها متواليّة من الأحداث، يسجّلها الإنسان مؤرِّخا لحياته عبر الفواصل الزّمنيّة الّتي مرّ بها، من صفاته الذّاتيّة والموضوعيّة.

– **الزّمن اللّغوي:** لا يمكن اختزاله في الزّمن الطّبيعي أو التّاريخي، لأنّه يتفرّد عنهما بكونه مرتبطا بتأديّة الكّلام، وإذ هو كذلك فإنّه يتجلّى في الحاضر"ففي كلّ مرّة يستعمل متكلّم ما صيغة نحويّة دالّة على الحاضر، أو يستعمل ما يجعل الحديث مزامنا لحال الخطاب الّذي يشير إليه" (benveniste, 1974, p. 73) وأكثر من هذا ففي رأي (بنفنست) الأزمنة تنتظم كلّيا بالنّسبة للحاضر باعتباره النّقطة المحوريّة في اللّغة والملازم على الدّوام لها، لأن التّعبير عن الزّمن ليس هو موضعة الحدث في مدار الزّمن بالنّسبة للحظة زمنيّة معيّنة فحسب (كاترين، 2007، صفحة 68)، بل وفي الوقت ذاته يمكن للزّمن أن يُسهم في تحديد المكان ليتآزرا وظيفيا في الخطاب مع ما تمنحه الضّمائر، وأسماء الإشارة في هذا الصّدد من دلائل.

ويضيف (بنفنست) وحدات أخرى تعلن عن حضور المتّكلّم في كنف قوله، منها صيّغ الاستفهام والأمر، وما يصاحبها من نبرة يُؤَدَّى بها الخطاب، كلّها مجتمعة يلجأ إليها المتّكلّم حسب حاجته إليها للتّأثير في سلوك المتّلّقي، على الرّغم من أنّها تختلف من مرسل لآخر، أو نمط خطابي لآخر، ليتحدّد دورها (كاترين، 2007، صفحة 83) في رأي (ك.أركيوني) في تحويل اللّغة إلى كلام، وبفضلها يتكوَّن الموضوع ويتبيَّن الفضاء الّذي يتبلور فيه. فهذه العناصر التي أثارها بنفنست ليست مقاييس لغوية وما ينبغي لها، بل تأسست لتكون أنساقا استعمالية عند كل تواصل حي.

والالتفات إلى تلك الأنساق الاستعمالية استثار الاهتمام باللّغة في الاستخدام العديد من المهتمّين، فإذا كان (بنفنست) بجرأته يشكلّ تمرّدا على التّقليد الّذي أقامته البنيويّة في دراسة اللّغة؛ بأن حوّل الاهتمام إلى التّلفظ فإنّ "التّلفّظ هو الأساس الّذي بنى عليه (ج.ل.أوستين J. L. Austin) نظريّة الأفعال اللّغويّة ومن بعده (ج.ر.سيرل J. R. Searl) بوصفه ممارسة المرسل لينجز فعلا لغويا يتلاءم مع السِّياق..." (الشهري، 2004، صفحة 29)هذا الامتداد في الدّراسة تجسّد في تناول التّلفّظ في خضم ما يحيط به من أغراض ومقاصد، وامتدّ مع مجهود بنفنيست ليشكل أنساقا استعمالية لم تنشأ من العدم إذ؛ يجد المستقرئ

لجهود الفلاسفة منذ الأزل أنّ علماء المنطق عكفوا على دراسة اللّغة وأقسام الكّلام فتوصّلوا إلى تمييز الصيّغ الخبريّة عن غير الخبريّة، فساد الاعتقاد أنّ اللّغة هدفها وصف الواقع، وتموضع أُسّا للفلسفة التّحليليّة، وقد استغل(أوستين) الدّراسة الّتي أقيمت حول أعمال الفيلسوف (وليام جيمس William James) عام ألف وتسع مائة وخمسة وخمسين(1955) ليعلن رفضه (موشلار، 2003، الصفحات 29-30) لهذا المبدأ من باب أنّ هناك جملا ليست استفهاميّة (non Interrogatives)، ولا أمريّة (non Imperativess)، ولا تعجبيّة (non Exclamatives)، لا تصف شيئا ولا يمكن الحكم عليها بمعيّار الصّدق أو الكذب؛ بمعنى لا تُستعمل لوصف الواقع، بل لتغييره " فهي لا تقول شيئا عن حالة الكّون الرّاهنة أو السّابقة، إنّما تغيّرها أو تسعى إلى تغييرها" (موشلار، 2003، صفحة 30) ويسوق لنا (أوستين) في كتابه (Quand dire c'est faire) (austain, 1970) ولا سيّما في المحاضرة الأولى مجموعة من الجمل لا نَصِف بها العالم، ولا واحدة منها صحيحة أو خاطئة في معيّار الأحكام، وعلى الرّغم من ذلك فهي ليست استفهاميّة، ولا أمريّة، ولا تعجبيّة، وسمّاها بالجمل الإنشائيّة أو الإنجازيّة (Performatives) قابَلَ بها الجمل الوصفيّة أو التّقريريّة (Constatives) لأنّ أفعالها تدلّ على تنفيذ فعل ما. ويسمّي هذه الأفعال بالأفعال الإنجازيّة (Actes performatifs) وعلى الرّغم من أنّ هذه الجمل لا تخضع لمعياري الصّدق والكذب إلاّ أنّها تخضع لمعياري النّجاح والفشل(austain, 1970, pp. 51-52) ، وحتّى تكون ناجحة يجب أن تخضع لبعض الشّروط (دلاش، 1992، صفحة 40) وبغياب هذه الأخيرة تكون حتما فاشلة. ويشير (أوستين) إلى أنّ كلّ جملة تامّة مؤداة يقابلها إنجاز عمل، وهذا ما يتّضح من خلال تصوّره وتحليله للفعل اللّغوي؛ إذ يرى أنّ كلّ قول عبارة عن إنجاز عمل ما، فاستوقفته الأعمال اللّغويّة، وميّز منها ثلاثة (austain, 1970, p. 108):

1- العمل الصّوتي (Acte Phonétique): هو عمل قول شيء ما، ويتحقّق بإنتاج سلسلة من الأصوات المتّتابعة يصدرها الجهاز الصّوتي للإنسان.

2- العمل التّوصيلي (Acte phatique): وهي الهيئة الّتي تكون عليها تلك الأصوات المنتميّة إلى لغة معيّنة والخاضعة لقواعدها النّحويّة، ويتحقّق هذا العمل بقولنا شيئا ما، والتّلفظ هنا أضحى عمل إنتاج وحدة تبليغيّة (Un phème).

3- العمل البلاغي(Acte Rethique): ويتحقّق باستعمال الألفاظ والعبارات لإنشاء مدلولات معيّنة بالاعتماد على المرجع الأساس، ما من شأنها أن تكون لها قوّة تأثيريّة في مشاعر المتّخاطبين وأفكارهم وهو عمل يتحقّق كنتيجة لقول شيء ما، وعليه فالعمل اللّغوي يتحدّد في مجموع الأفعال الثّلاثة (الصّوتي،

التّبليغي، البلاغي). ولكن (أوستين) لم يقف عند هذا فحسب، بل ميّز كذلك بين ثلاثة أفعال وهي: (austain, 1970, p. 113)

أ- الفعل الكّلامي (Acte locutoire)- ب- الفعل الإنشائي/ الإنجازي (Acte illocultoire) ج- الفعل التّأثيري (Acte perlocutoire).

يَعتبر الفعل الكلامي نشاطا لغويّا يعبّر عن إنتاج قول وفق تركيب معيّن، والفعل الإنشائي ينجرّ عنه تثبيت المعنى الصّحيح المراد قوله في الخطاب، كثيرا ما يتدخّل القصد في تنفيذه. وعليه يحتكم إلى قوّة يطبّقها على المتّخاطبين، يسميها بالقيمة الإنجازية (austain, 1970, p. 113) (Valeur illocutoire) أمّا الفعل التّأثيري فيدلّ دلالة واضحة على الآثار الّتي يتركها فعل الكّلام.

وقسّم الأفعال الإنجازيّة في المحاضرة الأخيرة إلى مراتب (austain, 1970, p. 153):

1 - حكميّة (Verdictifs) 2- ممارستيّة (Exercitifs)

3- وعديّة (promissifs) 4- سلوكاتيّة (Comportatifs)

تتداخل المراتب فيما بينها، وللسيّاق دور فاعل في جعلها مشتركة في هدف معين وفق الاستعمال، تكون بذلك لكلّ فعل نتيجة تعبيريّة في التّلفظ بالكلمات والعبارات، ونتيجة إنشائيّة/ إنجازيّة دعامتها الوضع والعمل النّاتج عن التّلفظ، وأخيرا نتيجة تأثيريّة تتجسّد في ردود الأفعال، وكلّ هذا في كنف الحيثيّات الخاصّة المحيطة بالفعل، والّتي تنتصب عوامل مؤثّرة في عمليّة إنتاج الأقوال، هذه الأقوال هي عنده أفعال كلاميّة تسهم بطريقة أو بأخرى في الكشف عن آليّات الخطاب الّتي قد تكون متنوّعة في كيفيّة صوغها.

انتقد (أوستين) نفسه في كثير من المواقف وهو يبني فكره فيما يعني نظريّة أفعال الكّلام (موشلار، 2003، صفحة 32)، ولكن ذلك لم يؤخّر انتقادات الآخرين له فيما ذهب إليه، بل مكّنتهم من إعادة بناء بعض المفاهيم الّتي سبقهم إليها والانطلاق منها لإرساء مفاهيم جديدة أتّت تأسيس علمٍ، الاستغناءُ عنه في تحليل العمليّات التّلفظيّة ضرب من أضرب تجاهل العناصر الفاعلة في التّأديّة اللّغويّة، ومن بين هؤلاء (سيرل) "فقد أعاد تناول نظريّة أوستين وطوّر فيها بعدين من أبعادها الرّئيسيّة هما المقاصد والمواضعات" (موشلار، 2003، صفحة 33) فلكلّ مخاطب مقصد وهدف يسعى إلى تحقيقه، ولذلك

يستنفر ما بحوزته من آليّات لغويّة ويحرص أشدّ الحرص على اقتناء منها ما يعبّر عن هدفه ومقصده بكلّ وضوح، فيخرج الخطاب بكيفيّة معيّنة معتمدا على اللّغة بكونها المادة الرّئيسة لذلك، وبذلك تتحدّد الأعمال اللّغويّة والجمل الّتي أُنجزت بواسطتها، باعتبارها وسيلة تواضعيّة للتّعبير عن المقاصد وتحقيقها. وتلك الكيفيّة الّتي يخرج بها الخطاب لا شكّ أنّها وليدة إستراتيجيّة معيّنة يتبنّاها المخاطب، دفعته إليها حيثيّات الخطاب و"قد تنعكس إستراتيجيّة الخطاب في مستويات الخطاب المعروفة، من مستوى صرفي تركيبي دلالي وصوتي، من خلال أدوات وآليّات لغويّة معيّنة" (الشهري، 2004، صفحة 167) وإذا كان الحال كذلك يكون (سيرل) قد اعتبر العمل اللّغوي في بعده التّواضعي جزءا من اللّسان وهذا ما يؤكّد أنّه أولى اهتماما للعمل التّبليغي مقارنة بالعملين الآخرين اللّذين حدّدهما (أوستين) وهي مجتمعة يرى (سيرل) أنّها غير كافية لاكتشاف الكيفيّات الّتي تستعمل فيها اللّغة؛ إذ تتعدّد استعمالات الفعل الإنشائي بتعدّد أغراضه وعليه، تتنوّع الاستعمالات اللّغويّة وتتفرّع من تنوّعها خمس فصائل تمثّل عنده الطّرق الممكنة لاستعمال لسان من الألسنة، وهي:

1- أفعال إثباتيّة (Actes Assertif)(john, 1982, pp. 52-53): غايتها التزام المتّكلّم بوجود أوضاع جديدة للاستياء تجعله ينخرط في حقيقة القضايا المعبّر عنها، لتُعيّن قيّم الحقيقي والخاطئ، وهكذا تجهد الكلمات نفسها لمطابقة الواقع، وتشمل أفعال الوصف والتّحديد والتّأكيد.

2- أفعال توجيهيّة (Actes Directifs): وغايتها دفع المتّكلّم المخاطبَ إلى القيّام بشيء ما قد يبدأ بأدناها غلظة كطريقة للطّلب، لينتهي بأقصاها؛ أي من النّصح والإرشاد والتّوجيه إلى المطالبة الإجباريّة على وجه الإلزام، وتشمل هذه الأفعال: النّصح، والتّرجي، والالتماس والنّهي، والأمر، والطلب.

3- أفعال وعديّة (Actes promissifs) : الغاية منها أخذ التزام من المتّكلم بتبنّي سلوك أو القيّام بفعل ما في المستقبل، وهذه الأفعال: التزم، تعهّد، وافق. وفي ذلك لم يخرج (سيرل) عن تعريف (أوستين) لهذا النّوع من الأفعال. (john, 1982, pp. 53-54)

4- أفعال إفصاحيّة (Actes éxpressifs): الهدف منها هو التّعبير والإفصاح عن حالة نفسيّة معيّنة تشمل أفعال: الشّكر، التّهنئة الاعتذار، التّعزية، التّأسّف، التّرحيب(john, 1982, p. 54) ، وهي ولا شكّ تصاحب مواقف حياتيّة كثيرة التّواتر.

5- أفعال إعلانيّة (Actes Déclaratives): (john, 1982, p. 56) تسعى هذه الأفعال إلى غاية مفادها إحداث تغيّرات عن طريق الإعلان، وتشمل: الإعلان، والإعلام، والإخطار...الخ، وتتجلّى هذه الأفعال عند إنجازها بنجاح ولا يتحقّق ذلك إلاّ بتوفّر شروط خاصّة.

أضاف (سيرل) في كتابه بعد هذا التّصنيف تصنيفا آخر للفعل اللّغوي، حدّده في صنفين هما:

1 - الأفعال المباشرة 2- الأفعال غير المباشرة.

اختلفت هذه الأفعال باختلاف مدلولاتها، فإذا كانت الأفعال المباشرة هي تطابق تامّ بين معنى الجملة المتلفّظة والدّلالة اللّغويّة التّواضعيّة(john, 1982, p. 71) ؛ أي بين معنى القول ومعنى الجملة، فإنّ الأفعال غير مباشرة هي تجسيد لواقع آخر نسبي يتواتر في المواقف التّخاطبيّة وهي" الحالات الّتي يكون فيها معنى القول منافيا تماما لمعنى الجملة بطرق وكيفيّات مختلفة"(john, 1982, p. 71) ؛ إذ كثيرا ما ينتقي المتكلّم صيغا قوليّة متخذا من معناها المباشر وسيلة للوصول إلى المعنى غير مباشر؛ بمعنى أنّ هذه الصّيغ القوليّة لا تدلّ على معناها الظاهر الّذي تنشئه، بل تدلّ على معنى مخالف لمعناها الظّاهر، لكن الاهتداء إليه ليس عمليّة سهلة لأنّ القائل في عمل لغويّ غير مباشر ينجز عملين في وقت واحد (موشلار، 2003، الصفحات 58-59)؛ الأوّل ينجزه بالجملة الّتي وظفها لإلقائه بها والثّاني ما ينوي إنجازه بها. وتعتمد هذه الأفعال على توظيف أساليب في غير معناها الحقيقي كالتّلميحات والمجاز، والإشارات وغيرها، هذا ما مكنّه بعدها من التّفريق بين الفعل الإنجازي الأوّلي (Acte illocutoire primaire) والفعل الإنجازي الثّانوي (Acte illocutoire secondaire) وتحديد فصائل الأفعال غير مباشرة، وعلى هذا استقرّت تصوّرات (سيرل) فيما يتعلّق بأفعال الكّلام ولاسيّما الطّرح الفكري للأفعال غير مباشرة الّتي كرّس بها الظّروف الخارجيّة المحيطة بالخطاب والظّروف النّفسيّة الّتي تختلج المتكلّم والمستمع أثناءه. ولما كانت التّداوليّة في مراحلها الأولى غارقة في البحث عن مفهوم الفعل اللّغوي وما يشتقّ منه من أنواع، استدركت بعدها ما كان ينقصها في تفاصيل دراساتها الأولى؛ فتناولت أفعال اللّغة في إطارها النّابض بالحياة "وهو التّفاعل الّذي يتّخذ عدة أشكال حواريّة" (عشير، 2007، صفحة 65) وهذا ما دفع بـ (ب. هـ. قرايس) إلى تحديد قواعد الحوار والتّمييز بين المعنى الصّريح والمعنى الضمني لأنّ ما كان يُهمّه أكثر هو فهم المتلقّي لمقاصد المتكلّم وتأويلاته، وحتّى يكتمل عمله ضمّ إلى عناصر اهتماماته مبدأ الاستلزام الحواري (موشلار، 2003، صفحة 54) ومبدأ التّعاون، فحاول بمبدأ الاستلزام الحواري وضع علاقة بين ما يقوله المتكلّم وما يريد إبلاغه بطريقة غير مباشرة، تسهّل الأعراف المشتركة وآليّات

الاستدلال من الاهتداء إليها، وحاول بمبدأ التّعاون تحقيق وضوح التّواصل وبالتّالي نجاحه. وبنى التّعاون على أربع (4) حكم، هي (دلاش، 1992، صفحة 40 وما بعدها):

حكمة الكمّ، وحكمة الكيف، وحكمة العلاقة، وحكمة حكم الكلام، باحترامها يتحقّق التّعاون بين المُتَحَدِثَيْن وينتهي الحوار بالنّجاح، أمّا إذا لم يحترم أحدهما حكمة من هذه الحكم تراجع التّواصل إلى المبدأ الأوّل فتأسّست المحادثة لا على علاقة التّعاون المفضي إلى الوضوح وبالتّالي إلى النّجاح، بل على استنتاج المقاصد بتوظيف عمليّات ذهنيّة استرشادا بالعرف المتداول، فتّتخذ عناصره المختلفة وسائل للاستدلال على المعنى المضمر؛ فحدّدت هذه الدراسات مجتمعة مقاييس خاصة تتجاوز اللغة ومقاييسها إلى اللغة وأنساق استعمالاتها.

3. خاتمة:

ويتبيّن مما تقدّم أنّ اللّغة ليست تمثيلا للعالم فحسب بمقاييس علماتية محنطة، بل إنجازَ أفعالٍ ضمن وضعيّة تولي اهتماما للمقاصد، ولهويّة المتّكلمين، ولمزايا المكان والزّمان؛ أي إنجاز فعل معيّن في سِياق معيّن، لترسم تداعيات جديدة؛ فبعد أن كان الاهتمام بالمقاييس العَلَمَاتية للغة وكيفية إنشائها في الدماغ – وتسيّدت مجال الدراسة اللغوية ردحا من الزمن – هاهي الدراسة اللغوية تمتد إلى الأنساق الاستعمالية للّغة فتفرعت عنها أنساق جديدة مستحدثة؛ أي إنّ الدراسة انتقلت من تناول ما له علاقة بإقامة مجموعة من الأدلّة الشّكليّة المنسّقة في بنيّات ونظام إلى مظهر من مظاهر نشاط هذه العلامات في التّواصل الحيّ، فطفا الكلام بدوره الفاعل في الدراسة؛ إذ أولت الدراسات المتأخرة اهتماما بالمتكلم ومقاصده، والسامع وتأثيراته ضمن سياقات اجتماعية غنية بالأنماط الثقافية المتنوعة، نقلت اللغة من فكر نسقي مميّز إلى فعل تبليغي متميّز، وما يؤازر هذه الفكرة ما تفرعت إليه بعض الدراسات وتعمقت فيها الأخرى انطلاقا من الأهمية التي احتلها الكلام في الدراسات المتعاقبة بعد مرحلة جفاء– ولا سيما بعد ظهور بعض العلوم ذات الصلة بحياة الفرد والجماعات– وعليه فالاهتمام بالكلام امتدّ لا إلى الأنساق الاستعمالية التي كانت مهملة فحسب، بل جعلت منها عاملا مهما بينت من خلاله أنّ اللّغة ليست سجينة المقاييس اللّغوية والفكرية، وأظهرت في الوقت نفسه الوظيفة المفصلية للاستعمال في تحديد المعنى المستهدف الذي يملي طبيعة المقاييس اللّغوية السابقة عند كل أداء كلامي وفق نسق استعمالي معين، باعتبار الكلام هو العنصر الأكثر تجسيدا للّغة في أسمى وظائفها، ألا وهو التواصل.

4. قائمة المراجع العربية

1. جميل صليبة. (1981). علم النفس (الإصدار 3). بيروت: دار الكتاب اللبناني.

2. شرف الدين الراجحي، سامي عياد حنا. (2003). مبادئ علم اللسانيات الحديث. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

3. صالح بلعيد. (2001). نظرية النظم. الجزائر: دار هومة.

4. عبد السلام عشير. (2007). الكفايات التواصلية وتقنيات التعبير والتواصل (الإصدار 1). الرباط: توب للنشر.

5. عبد القادر المهيري. (1990). أهم المدارس اللسانية (الإصدار 2). تونس: المعهد القومي لعلوم التربية.

6. عبد الهادي بن ظافر الشهري. (2004). استراتيجيات الخطاب (الإصدار 1). لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة.

7. مازن الوعر. (1989). قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (الإصدار 1). سوريا: دار طلاس.

8. ميلود حبيبي. (1993). الاتصال التربوي وتدريس الأدب (الإصدار 1). المغرب: المركز الثقافي العربي.

قائمة المراجع المترجمة

1. الجيلايلي دلاش. (1992). مدخل إلى اللسانيات التداولية. (محمد يحياتن، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2. آن روبول وجاك موشلار. (2003). التداولية اليوم (الإصدار 1). (سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، المترجمون) لبنان: دار الطليعة.

3. كوربرا أركيوني كاترين. (2007). فعل القول من الذاتية في اللغة. (محمد نظيف، المترجمون) المغرب: إفريقيا الشرق.

قائمة المراجع الأجنبية

1. arcaini, a. (1972). *principes de linguistique appliquée.* paris: biblioteque scientifique.

2. austain, j. l. (1970). *quand dire c'est faire, traduction, introduction et commentaire de Gilles Lane, postface de François Récanati.* france: seuil.

3. Bachmann, C. (1991). *langage et communications sociales.* paris: hatier.

4. benveniste, E. (1974). *problémes de l'inguistique générale* (Vol. 2). paris: gallimard.

5. Dubois, J. (2002). *dictionnare de léinguistique.* paris: chevalier.

6. john, R. s. (1982). *sens et expression étude de théorie des actes de langage.* (j. proust, Trad.) france: les edition de minuit.

7. lohisse, j. (2001). *La communication de la transmission à la relation, in culture et communication* (éd. 1). belgique: boeck université.

8. saussure, F. d. (1971). *cours de l'inguistique générale.* paris: payot.

9. tzvetan, d. o. (1972). *dictionnaire encyclopédique des sciences du langage.* france: seuil.